خبير تربوي سياسي لبناني للوفاق:

سياسة كم الأفواه .. حرية التعبير تحت المقصلة الغربية

في وقت تتعالى فيه أصوات التضامن مع الشعب الفلسطيني، تتخذ بعض الدول الغربية مسارًا مقلقًا تمثل في قمع المظاهرات المؤيدة لغزة، والتضييق على من يرفعون العلم الفلسطيني أو يرتدون رموزه، بل وامتد الأمر ليستهدف أكاديميين وطلبة جامعات بسبب مواقفهم. لذلك أجرت الوفاق حوارًا مع الدكتور ماجد جابر، الخبير التربوي والسياسي اللبناني، لنقف عند أبعاد هذه الظاهرة وانعكاساتها على حرية التعبير، وما إذا كانت المؤسسات الأكاديمية لا تزال قادرة على حماية الحرية الفكرية في ظل هذا الانحراف الخطير، وفيما يلي نص الحوار:

الوفاق
عبير شمص

سقوط الأقنعة: حرية التعبير تحت المقصلة الغربية

يشير الدكتور جابر إلى أن ما يُقدَّم كـ"قمع مفاجئ" في دول تتغنّى بالديمقراطية ليس سوى انكشاف لهشاشة الخطاب الليبرالي الغربي حين يواجه تحديات الحقيقة والعدالة. إذ تتحوّل حرية التعبير، كما يوضح، من حق كوني إلى امتياز مشروط يُمنح ويُسحب وفق ميزان المصالح، خاصةً عندما تُرفع أصوات داعمة لفلسطين أو ناقدة للكيان الإسرائيلي. هذا التناقض، كما يلفت، تجلّى بوضوح في طرد طلاب، منع فعاليات، وملاحقة أكاديميين، بل وإلغاء محاضرات كما في جامعة شيفيلد، بدعوى "إثارة الجدل". ويضيف الدكتور جابر أن القمع لم يقتصر على الجامعات، بل امتدّ إلى الملاعب الرياضية، إذ مُنعت رموز التضامن، كأن يُمنع أبٌ من حضور مباراة ابنه بسبب ارتدائه الكوفية ، فضلًا عن تفتيش الجمهور بذريعة الأمن. ويشدّد على أن ما يحدث ليس استثناءً عابرًا، بل إعادة رسم خفية لحدود حرية التعبير، تفضح نظامًا ادّعى عالميته، فسقط عند أول اختبار أخلاقيّ: إنصاف الضحية.

غزة تفضح اللاتماثل: شعارات تنهار أمام الانتقائية

يلفت الدكتور جابر أن الحرب على غزة كشفت هشاشة الخطاب الليبرالي الغربي، الذي سرعان ما تهاوى تحت أول اختبار أخلاقيّ عندما تعلّق الأمر بضحايا لا ينتمون إلى "العالم الأول". ويُشير إلى أنه في الوقت الذي احتُفي فيه بالتضامن مع أوكرانيا، قُمعت الأصوات المتضامنة مع غزة ووصمت بـ"معاداة السامية"، في ازدواجية فاضحة تُظهر أن حرية التعبير في الغرب لا تُمنح إلا حين تخدم مصالح السلطة. وينبّه الدكتور جابر إلى أن الأخطر من ذلك هو تحوّل الليبرالية إلى أداة ناعمة للرقابة، تُقصي المواقف المعارضة وتُعيد هندسة الرأي العام داخل الجامعات والإعلام. وهكذا، لم تعد القيم الليبرالية، كما يؤكد، التزامًا أخلاقيًا بل غطاءً سياسيًا هشًا، أفقد هذه المنظومة صدقيتها عالميًا، لا سيما في نظر شعوب الجنوب التي لم تعد تنخدع بتلك الشعارات.

التضامن كتهديد: حين تُجرَّم الحق الإنساني

يشير الدكتور جابر أن السبب الجوهري في تجريم التضامن مع فلسطين في بعض الدول الغربية يعود إلى هيمنة رواية أحادية لا تحتمل أي سردية مضادّة. ويشير إلى أن رفع لافتة تُدين القصف على غزة لا يُفهم كفعل إنساني، بل يُعامل كخطر على "النظام العام". ويحذّر من خطورة تأطير المواقف الأخلاقية ضمن مقاربات أمنية، حيث يتحوّل المتضامن إلى مشتبه به، لا إلى صاحب حق. ويشدّد على أن هذا الانزلاق المفاهيمي لا يعكس خوفًا من العنف، بل من الحقيقة، ويؤكد أن التعامل مع الدفاع عن الضحية كجريمة هو إهانة للعقل والضمير الإنساني، وخرق صارخ لمبدأ العدالة الأخلاقية.

من التنوير إلى الترويض: الكوفية كرمز تحت رقابة التربية

يرى الدكتور جابر أن ما تشهده الجامعات الغربية من طرد ومنع بسبب رفع العلم الفلسطيني أو ارتداء الكوفية يكشف عن انهيار عميق في جوهر المنظومة التربوية، التي تحوّلت من فضاءٍ لبناء الإنسان الحر إلى أداة لضبط الولاء الأيديولوجي. ويشير إلى أن محاسبة الطلاب والأساتذة والباحثين على قناعاتهم السلمية، وتعامل رموزهم الثقافية كتهديد، يُسقط فلسفة "التعليم من أجل المواطنة"، ويستبدل الحوار بالخوف والانتماء بالصمت. ويشدّد الدكتور جابر على أن هذه ليست حوادث فردية معزولة، بل مؤشرات على خلل بنيوي في خطاب تربوي يُدرّس حرية التعبير في القاعات، ويقمعها في الواقع، لتغدو التربية أداة للترويض لا للتحرير.

الوعي الجمعي الغربي بين الصدمة الأخلاقية والتكيّف مع القمع الناعم

يعتبر الدكتور جابر أن ما يجري في الغرب اليوم هو لحظة مفصلية في تشكيل الوعي الجمعي، إذ تُختبر فيها قدرة المجتمعات على التمييز بين القيم التي تُرفع شعارات وبين الممارسات التي تُفرغها من مضمونها. ويشير إلى أن الإجراءات القمعية المتزايدة تجاه المتضامنين مع فلسطين تخلق نوعًا من "الصدمة الأخلاقية"، خاصةً في الأوساط الأكاديمية والشبابية، مما قد يدفع إلى مراجعة ذاتية عميقة لدى بعض الفئات. لكن في المقابل، يُحذّر الدكتور جابر من خطر التكيّف التدريجي مع القمع، حين تُطبع الرقابة وتُبرّر كـ"إجراء أمني". فالمشكلة، برأيه، لا تكمن فقط في السياسات القمعية، بل في قابلية المجتمع لتقبّلها من دون مقاومة. ما نراه اليوم هو صراع بين وعي يُستفز ليستفيق، ووعي يُدرَّب على الصمت باسم الاستقرار.

الحرية الأكاديمية في الغرب؛ من شعار نبّال إلى عار أخلاقي

يؤكد الدكتور جابر أن ما يحدث اليوم في الجامعات الغربية لا يُمثّل اختبارًا للحرية الأكاديمية، بل سقوطًا مدوّيًا يكشف زيف الشعارات التي طالما رفعتها هذه المؤسسات. ويشير إلى أنه حين تُمنع فعاليات، وتُقمع أبحاث، ويُجبر أساتذة على الاستقالة لمجرد استخدام مصطلحات كـ"إبادة جماعية"، فإن الحرية الأكاديمية تتعرّى من جوهرها، وتتحوّل إلى ديكور يُفعَّل انتقائيًا ويُطوى عند أول تصادم مع مصالح السلطة. ويرى أن ما نشهده هو رقابة ناعمة تُمارس باسم الديمقراطية، تؤدي إلى اهتزاز الثقة، وانكشاف تحيّز عميق، وفضيحة أخلاقية تُسجَّل في ذاكرة التعليم العالي كعار يصعب محوه..

من التهميش إلى التشبيك؛ نحو حركات فكرية عابرة للحدود

يرى الدكتور جابر أن التميز الممنهج ضد الطلاب العرب والمسلمين في الجامعات الغربية قد يتحوّل إلى محفّز لنشوء حركات فكرية بديلة وعابرة للحدود، تُعيد تشكيل التحالفات الأكاديمية على أسس أكثر عدالة وتحررًا من الهيمنة الثقافية. ويشير إلى أن الاستهداف، بدل أن يُسكت هذه الأصوات، قد يدفعها إلى بناء شبكات تضامن تمتد إلى الجنوب العالمي، تُنتج معرفة تُزاوج بين الانتماء المحلي والرؤية الكونية، وتسعى إلى إعادة تعريف مفاهيم مثل الحرية الأكاديمية من منظور غير استعماري. ويؤكد أن هذه الحركات قد تنطلق من الهامش، في قاعات الدراسة والمنصات المستقلة، لكنها تحمل في طياتها بذور تحوّل تراكمي في الخطاب الأكاديمي العالمي.

ما نراه اليوم في الغرب هو صراع بين وعي يُستفز ليستفيق، ووعي يُدرَّب على الصمت باسم الاستقرار

حدث تاريخي

حين هُزمت أمريكا في طبس

تصادف هذه الأيام من شهر نيسان / أبريل من العام ١٩٨٠ مرور الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لأكبر عملية عسكرية فاشلة شنتها الولايات المتحدة داخل الأراضي الإيرانية والتي أطلق عليها الأميركان إسم" مخلب النسر"، والتي أتت بعد مضيّ ما يقارب السنة والنصف من إنتصار الثورة الإسلامية في إيران، وكانت ترمي إلى تحرير جواسيس السفارة الأميركية في طهران الذين اعتقلهم الطلاب الإيرانيون السائرون على نهج الإمام الخميني(قدس) إبان انتصار الثورة الاسلامية والتي وصفها سماحته بـ"الثورة الثانية".

إرادة الله هزمت الأمر تاكان

كان شن الهجوم على السفارة هو السيناريو الأفضل عند الأمريكيين، ذلك أنه يقلل من حجم الخسائر، لهذا كان عنصر المفاجأة هو أهم جزء منها، وكان مقرراً أن تقوم الطائرات بالتوجه الى طهران، لقصف منزل الإمام الخميني(قدس) والمراكز الهامة الأخرى بالتعاون مع بعض العملاء لإطلاق سراح الرهائن، وفقاً للوثائق المتوفرة، وفي ليلة ٢٤ من آبريل / نيسان من العام ١٩٨٠م في الساعة ١١ مساءً حلقت أربع مروحيات أميركية من نوع سيكيورسكي من حاملة الطائرات "نيميتز"، وعلى أثرها حلقت ست طائرات أميركية "سي ١٣٠" من عمان ودخلت الأجواء الإيرانية منتهكةً السيادة الإيرانية. دخلت الطائرات من طرف الحدود الجنوبية ثّم انطلقت الطائرات الأميركية العملاقة التي كانت مستقرة في مصر وعمان وقطعت مسافة أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر لتدخل الأجواء الإيرانية دون أي عائق وهبطت في مطار مهجور بالغرب من "رباط خان" في صحراء طبس وسط إيران للتزود والتنسيق للعمليات.

هبطت الطائرات عند منتصف الليل، وواجه الجنود العديد من العقبات والفشل، وأُبلغت القيادة الأمريكية بذلك، فتم إلغاء مهمتهم. وبينما كانوا يستعدون للانسحاب من صحراء طبس، تحطمت إحدى المروحيات إثر اصطدامها بطائرة نقل كانت تحتوي على جنود ووقود الطائرات، مّا أدى إلى اندلاع حريق تسبب بمقتل ٨ جنود. وعند الساعة الرابعة و ٣٠ دقيقة فجراً، غادر المهاجمون الأراضي الإيرانية.

أمر تاكا.. إعلان الهزيمة

في ٢٥ أبريل/ نيسان ١٩٨٠، أعلن البيت الأبيض عن فشل عملية انقاذ الرهائن. تسبب فشل العملية في حل أزمة الرهائن، بخسارة كبيرة للرئيس الأميركي "كارتر" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٨٠، أمام منافسه الجمهوري رونالد ريغان. ولم يتم إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين إلا بعد فترة وجيزة من تنصيب "ريغان".

نصر من الله

هذه العملية دفعت قائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني(قدس) إلى التصريح بأنّ المهمة الأمريكية أوقفت بتسديد من الله، من أجل حماية الجمهورية الإسلامية الجديدة.

جزيرة كمران اليمنية رقعة إستراتيجية تختبر الردع الأميركي

موقع العهد الإخباري
٪ / ٤ ك

على مدار ما يربو عن الشهر، يتعرض اليمن لغارات أميركية مكثفة، تستهدف فيها الطائرات الأميركية الحجر والبشر، في خطوة تعكس البحث الأميركي عن الردع المفقود في مقابل أنصار الله اليمنية.

في الآونة الأخيرة، تركز الاستهداف الأميركي بغارات عنيفة على جزيرة كمران اليمنية في البحر الأحمر، وربما كثيرون يسألون عن أهمية هذه الجزيرة حتى تستهدفها الطائرات الأميركية، ومن ثم يتزايد الحديث عن وجود مؤشرات ميدانية تجعل الجزيرة تدخل في الأولويات العسكرية الأميركية في المرحلة الراهنة، خصوصاً في ظل التصعيد المتسارع المرتبط بالحرب في غزة وتداعياتها الإقليمية.

يجذب موقع جزيرة كمران كل من ينظر إلى الجغرافيا بعين الأمن القومي، إذ إن موقعها الإستراتيجي الواقع قبالة موانئ الحُديدة على الساحل الغربي لليمن، أي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، يجعلها تساهم في التحكم بمسارات الملاحة الدولية وبإدارة العلاقات الجيوبوليتيكية، ما جعلها تتحول إلى نقطة اشتباك بين الولايات المتحدة الباحثة عن الردع الملاحي في البحر الأحمر، والقوات اليمنية المُصرّة على موقفها المبدئي من دعم قطاع غزة والوقوف بوجه الهيمنة الأميركية، في ظل تراجع فاعلية أدوات الردع التقليدية التي لطالما اعتمدتها واشنطن في مواجهة لا تناظرية مع قوة غير دولتية في الأعم الأغلب.

تُعدّ هذه الجزيرة مفتاحاً جيواستراتيجياً في معادلة مضيق باب المندب، فهي ليست جزيرة عادية، بل يستطيع من يسيطر عليها الإشراف على أحد أهم الممرات

العالمية للطاقة والتجارة، وأمن الممرات المجاورة كقناة السويس، ما يجعلها فعلياً محط صراع إستراتيجي بين واشنطن وصنعاء من جهة، وبين الأخيرة والدول المجاورة لها من ناحيةٍ أخرى، خوفاً على أمنها القومي.

ويشكّل وجود هذه الجزيرة مع القوات اليمنية، متمثلةً بأنصار الله، ورقةً إستراتيجية تُظهر تحكّم اليمن بالملاحة وقدرتها على استهداف البحرية الأميركية المعادية، وبالتالي إظهار تآكل النفوذ الأميركي في البحر الأحمر، أو على الأقل تراجع الردع الأميركي.

وبالرغم من الاعتداءات الجوية المكثفة التي شنّتها الولايات المتحدة الأميركية مؤخراً في عهد ترامب، على أهداف يمنية في كمران، فإنه لم تُسجَّل نتائج حاسمة على ما يبدو، إذ لم يحصل أي تبدل أو تموضع عسكري جديد، بل إن حركة أنصار الله أظهرت قدرة على التأقلم والرد على الاعتداءات الأميركية. وهذا ما يمكن أن يدفعنا للقول، أو على الأقل للتساؤل: هل فقدت واشنطن قدرتها التأثيرية في بيئة الصراع غير المتناظرة؟ والأهم من ذلك، هل سنكون أمام نهاية الردع التقليدي الأميركي؟

السؤال الآنف الذكر، طبعاً، بحاجة إلى بحث أعمق، لكنه أيضاً يطرح تساؤلات أخرى، إذ إن مقالتنا تتمحور حول مسألة جزيرة كمران، فهل أن الفشل الأميركي في ردع اليمن عبر الهجمات الجوية يمكن أن يؤدي إلى محاولة فرض وجود مباشر في كمران؟ ربما يكون هذا السيناريو مطروحاً، لكنه أيضاً محفوف بالمخاطر، إذ إن القيام بإنزال أميركي، أو الدفع بقوات وكيلة للسيطرة على الجزيرة، قد يشعل جبهات جديدة لا تقتصر على اليمن فقط، بل سيولّد صراعات أكبر في المنطقة، حيث سيدخل البحر الأحمر في دوامة توترات لا تُحمد عقباها. ومع ذلك، تبقى إمكانية حصول هكذا خطوة من الأميركيين غير مستبعدة، لكن عندها لن يكون البحر الأحمر مسرحاً لاستعراض القوة، بل مرآة تعكس فقدان السيطرة على معادلة الأمن البحري الدولي.

وبكل الأحوال، يشكّل اليمن أكبر اختبار للردع الأميركي التقليدي، كما أن جزيرة كمران ليست مجرد مساحة جغرافية مائية، بل يمكن القول إنها تحوّلت إلى مختبر إستراتيجي حقيقي لمدى فعالية السياسات الأميركية ومتانة التحالفات الإقليمية، في مقابل قدرة المجموعات والقوات اللا تناظرية على فرض توازن ردع بحري في الوقت الحالي في مقابل القوى العظمى.